طاولت ١٥٠ فلسطينياً بينهم أطفال ونساء وشيوخ

حملة الاعتقالات الإسرائيلية لأنصار "حماس" تتسبب في ارجاء الحركة إعلان قرارها النهائي بشأن الهدنة

□ تسببت إسرائيل في ارجاء «حركة المقاومة الاسلامية» (حماس) الاعلان عن قرارها النهائي بشأن وقف لاطلاق النار يمكن أن يمهد للبدء في تطبيق «خريطة الطريق» بارتكابها سلسلة من الاعتداءات والاجراءات الاحتلالية ضد المدنيين الفلسطينيين. وجاء ذلك في الوقت الذي مد فيه قادة الأذرع العسكرية والأمنية الاسرائيلية جسراً جوياً إلى واشنطن لاقناع الادارة الاميركية بأن لدى السلطة الفلسطينية «القدرة على محاربة حماس»، وارغامها على خوض حرب أهلية من دون أن تبدي اسرائيل نفسها أي مؤشر لالتزام حقيقي بتطبيق الخطة أو استعداد إزالة حواجز عسكرية تقطع اوصال قطاع غزة في المفاوضات البيزنطية الطابع التي يجريها المسؤولون الاسرائيليون والفلسطينيون منذ أكثر من اسبوع.

□ *القدس المحتلة – سائدة حمد*

■ في محاولة جديدة لاحباط موافقة حركة «حماس» على هدنة، وعلى رغم امتناع الأخيرة عن الرد على اغتيال القائد العسكري لـ«كتائب عز الدين القسام»، الجناح العسكري للحركة، قبل ثلاثة أيام، اجتاحت قوات كبيرة من الجيش الاسرائيلي مدينة الخليل ونفذت حملة اعتقالات جماعية «عائلية» طاولت ١٥٠ فلسطينياً من بينهم أطفال لم تتجاوز أعمارهم الثالثة عشرة ونساء وشيوخ وطلبة رافقتها تنكيل وارهاب وتخريب واستخدمت فيها الكلاب.

وأكد شهود عيان لـ«الحياة» أن الجنود الاسرائيليين اقتحموا المنازل ورشقوها بالحجارة من الحجم الكبير لترويع الأطفال خلال عمليات الدهم التي بدأت في ساعة متقدمة من ليل الاثنين وتواصلت حتى ساعات صباح أمس وفرض بعدها حظر التجول على عدد من الاحياء السكنية.

ومن بين المعتقلين ٧٠ من أفراد عائلة الشهيد القواسمي. وأعربت مصادر فلسطينية عن تخوفها على مصير هذه العائلات، سيما وان اسرائيل قامت بإبعاد ثلاثة معتقلين فلسطينيين أمس الى أريحا في خطة هي الاولى من نوعها بعدما شرّع القضاء الاسرائيلي سياسة إبعاد عائلات شهداء ومناضلين فلسطينيين من اماكن سكناهم في الضفة الغربية الى قطاع غزة. وابعدت سلطات سجن «كفار عتصيون» القريب من الخليل ثلاثة فلسطينيين من حملة جوازات السفر الاردنية الى الأردن أيضاً. وامتدت حملات الاعتقال الى جنين ونابلس على الحواجز العسكرية.

شارون والاستيطان

وانسجاماً مع القرارات التي اتخذها ما يسمى «اتحاد الحاخامات» الاثنين في القدس المحتلة، أقام المستوطنون اليهود بؤرة استيطانية جديدة على تلة قريبة من تلك التي اخلاها الجيش الاسرائيلي بالقرب من مستوطنة « يتسهار» المقامة على أراضي نابلس. واطلق المستوطنون اسم «اريئيل» على البؤرة الجديدة على اسم رئيس الوزراء الاسرائيلي اريئيل شارون «الذي دعانا الى احتلال التلال في حينه»، كما قال مسؤول مستوطنة يتسهار للصحافيين.

وكشفت مصادر فلسطينية ان مجموعة اخرى من المستوطنين شرعت بتسييج مناطق رعوية واسعة في غور الاردن تمهيداً لإقامة مستوطنة يهودية جديدة.

من جانبه، قال شارون امام لجنة الخارجية والامن في البرلمان الاسرائيلي ان «لا صلة بين اخلاء البؤر الاستيطانية غير المجازة وتطبيق خطة خريطة الطريق»، موضحاً أن اخلاء هذه البؤر يجري في اطار اتفاق سابق بين اسرائيل واميركا. وقال ان اخلاء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية مسألة ستبحث مع بدء المفاوضات السياسية، مشيراً إلى انه لن تبنى مستوطنات جديدة او يصادر مزيد من الارض الفلسطينية لهذا الغرض.

السلطة تتهم واشنطن بتشجيع إسرائيل

وشنت السلطة الفلسطينية هجوماً على الممارسات الاسرائيلية الأخيرة ضد الفلسطينيين سيما الاعتقالات التي وصفها وزير شؤون مجلس الوزراء ياسر عبد ربه بانها «جنون اسرائيلي»، واتهم اسرائيل بمحاولة تقويض الجهود المبذولة للتوصل الى تهدئة وهدنة.

وقال عبد ربه في تصريحات صحافية إن الحكومة الاسرائيلية تهدف من خلال تصعيدها «إلى افشال الهدنة وخريطة الطريق وجهود اللجنة الرباعية. شارون يريد كسب مزيد من الوقت ليتمكن من بناء الجدار العازل وتحويل المدن الفلسطينية الى خمسة كانتونات في الضفة وثلاثة في القطاع مسلوبة من أرضها الزراعية ومياهها ويمكن ان يسمي ذلك دولة فلسطينية موقتة الحدود على ان تكون هذه الدولة الدائمة وفقاً لما يريد شارون».

وقال عبد ربه ان شارون يحاول تجزئة «خريطة الطريق» وتحويل تحفظاته عليها وكأنها أساس المفاوضات. واتهم أوساطاً في الإدارة الاميركية بتشجيع سياسة اسرائيل العدوانية ضد الفلسطينيين.

وأكد عبد ربه ان على الحكومة الفلسطينية ان تطرح على مستشارة الأمن القومي الاميركي كوندوليزا رايس «الأمور الجوهرية وليس هذا الشارع أو ذاك»، في إشارة الى رفض الجانب الاسرائيلي إزالة الحواجز العسكرية التي يقيمها جيش الاحتلال في قطاع غزة، الأمر الذي يعترض التوصل الى اتفاق يقضي بسحب قوات الاحتلال من القطاع وتسلم الفلسطينيين المسؤولية الامنية فيه.

وفي غضون ذلك، يواصل المسؤولون العسكريون الاسرائيليون زيارتهم «التنسيقية» إلى واشنطن لحمل الأخيرة على ممارسة مزيد من الضغوط على الجانب الفلسطيني. وكشف ان رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلي اهارون زئيفي وصل الى واشنطن في زيارة سرية بعد أسبوع واحد فقط من زيارة مسؤول «جهاز الاستخبارات الداخلي» (شاباك) افي ديختر واجرائه مشاورات مع كبار المسؤولين في البنتاغون والخارجية الاميركية.

ورجحت مصادر اسرائيلية ان يصل مسؤول «جهاز الاستخبارات المركزية» (سي آي ايه) جورج تينيت الى المنطقة لرعاية المفاوضات الامنية بين الفلسطينيين والاسرائيليين. وكان تينيت امتنع منذ نحو عامين عن زيارة المنطقة بعدما رفضت اسرائيل تطبيق استحقاقاتها من خطة التفاهم الأمنية التي وضعها لوضع حد للانتفاضة الفلسطينية في بدايتها. ويزور وليام بيرنز كلاً من اسرائيل والأراضي الفلسطينية اليوم، تمهيداً لوصول رايس السبت المقبل.

لقاء أمني حاسم

وذكرت صحيفة «هآرتس» العبرية ان تينيت أبدى استعداده للتدخل المباشر في المفاوضات الأمنية الجارية «إذا لمس التزامات حقيقية من الجانبين بالتطبيق».

والتقى وزير الشؤون الأمنية الفلسطيني محمد دحلان مع مسؤول شؤون الاحتلال في الحكومة الاسرائيلية عاموس غلعاد في حاجز «ايرز» شمال قطاع غزة مساء أمس، متوقعاً أن يرد الجانب الاسرائيلي على سلسلة مطالب فلسطينية قدمت خلال لقاء الاثنين الذي وصفه الجانبان بأنه «ايجابي جداً».

وتشمل المطالب الفلسطينية وقف الاغتيالات وانسحاباً اسرائيلياً شاملاً من قطاع غزة بما في ذلك إزالة الحواجز العسكرية التي يقيمها الجيش الاسرائيلي على مفترق طرق قرب مستوطنة «نتساريم» ووقف كل أشكال التوغلات والسماح بترميم مطار غزة الذي دمره الاحتلال تمهيداً لإعادة تشغيله.

وما زالت اسرائيل ترفض ازالة حاجز عسكري مقام على الطريق الشرياني الذي يصل شمال القطاع بجنوبه على رغم اقتراحات اميركية بتعويض الاسرائيليين عن هذا الحاجز بتسيير دوريات فلسطينية – إسرائيلية مشتركة. وعرض الاسرائيليون على الجانب الفلسطيني ان يسلك المواطنون الفلسطينيون «طريقاً التفافية» في المنطقة التي يقع فيها الحاجز على طول الشاطئ.

يذكر ان الجيش الاسرائيلي يسيطر على المحاور الأساسية في قطاع غزة لحماية بضع مئات من المستوطنين اليهود الذين يقيمون على نحو ٤٠ في المئة من أراضي قطاع غزة في المناطق الساحلية.

بعض المعتقلين الفلسطينيين في قاعدة لجيش الاحتلال في الخليل امس. (ا ب)

الحركتان الاسلاميتان تنفيان نيّتهما إعلان الموافقة على هدنة قريباً

شعث ينفي نبأ اسرائيلياً عن الموقف من "حماس": أوقفنا قراراً أوروبيا كان سيعتبرها ارهابية

□ *غزة – فتحي صبّاح*
□ *رام الله، الناصرة – «الحياة»*

■ نفى وزير الخارجية الفلسطيني الدكتور نبيل شعث نفياً قاطعاً نبأ بثته الاذاعة العبرية العامة، زعمت فيه ان مسؤولين في الحكومة الفلسطينية توجهوا الى الاتحاد الأوروبي بطلب عاجل لإصدار اعلان يعتبر «حركة المقاومة الاسلامية» (حماس) «تنظيماً ارهابياً» بهدف تجميد ممتلكات الحركة وارصدتها في البنوك الأوروبية واغلاق الحنفيات.

وقال شعث لـ«الحياة» انه شخصياً عمل خلال زيارته الأخيرة الى لوكسمبورغ حيث اجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على وقف قرار كان الاتحاد سيصدره ويعتبر «حماس» منظمة «ارهابية». واضاف شعث: «نحن معنيون بالتوصل الى هدنة وليس بإثارة نزاع مع حماس».

ورأى مراقبون فلسطينيون ان الاتحاد الأوروبي تعرض لضغوط اميركية بعد امتناعه عن اعتبار حركة «حماس» تنظيماً «ارهابياً»، وان الإدارة الاميركية استاءت خصوصاً من موقف فرنسا الذي عبر عنه وزير خارجيتها دومينيك دوفيلبان في اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي الأخير في بروكسيل بقوله ان مصلحة كل الأطراف تقتضي «عدم تقسيم صفوف الفلسطينيين، والمساعدة على وجود محاورين موحدين»، مضيفاً ان الاتحاد الأوروبي «يدعم توحد الفلسطينيين حول مؤسساتهم الشرعية».

وزعم مراسل الاذاعة العبرية للشؤون الفلسطينية ان «جهات أوروبية موثوقة» اكدت نبأ توجه الفلسطينيين للاتحاد على رغم نفي مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني ذلك.

ورد المسؤول في «حماس» الدكتور محمود الزهار، في حديث الى الاذاعة ذاتها على الخبر بالقول ان حركته لا تعوّل على الموقف الأوروبي وان الدول الأوروبية هي الخاسرة من قرار كهذا وستخسر كثيراً حيال معارضة ملايين العرب والمسلمين فيها لإجراء كهذا، مضيفاً ان الاتحاد الأوروبي لا يقوم بأي دور جدي انما هو مجرد ذيل للسياسة الاميركية «وهكذا تصرف إبان الاحتلال الانغلو – اميركي للعراق».

وتابع الزهار ان الحركة لم تبلور بعد موقفاً نهائياً من مسألة وقف النار، وانها لن تصدر قرارها بهذا الشأن طالما تواصل التصعيد العسكري الاسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة. وزاد ان «الهدنة» المقترحة ملزمة للطرفين الفلسطيني والاسرائيلي «ونحن الذين سنقرر شروطها وفترتها من خلال حوار فلسطيني داخلي».

ونفى الزهار ان تكون الاجتماعات مع السلطة الفلسطينية تناولت تجريد «حماس» وسائر الفصائل المسلحة من أسلحتها، وقال ان هذه الفصائل ترفض ان تتخلى عن السلاح ما دام الاحتلال مستمراً.

وختم بالقول ان السلطة الفلسطينية لن تنجح في نزع أسلحة «حماس» وغيرها، في حال قررت ذلك لأن آلاف الفلسطينيين سيواجهونها بتظاهرات وحجارة «والسلطة تدرك ذلك جيداً».

الى ذلك، نفى قياديان بارزان في حركة «المقاومة الاسلامية» (حماس) و«الجهاد الاسلامي في فلسطين» ما تردد من انباء حول عقد لقاء بين الحركتين ومندوبين عن حركة «فتح» ومسؤولين مصريين في العاصمة المصرية القاهرة امس.

وقال الناطق الرسمي باسم حركة «حماس» الدكتور عبدالعزيز الرنتيسي لـ«الحياة» انه «لا علم لديّ عن عقد مثل هذه اللقاءات التي ترددها وسائل الاعلام».

أما الناطق الرسمي باسم حركة «الجهاد» الدكتور محمد الهندي فاعتبر في حديث الى «الحياة» ان «وراء النبأ في ما يبدو الاستخبارات الاسرائيلية او صحافة عبرية».

كما اكدت مصادر اخرى لـ«الحياة» نقلاً عن مصادر مصرية عدم وجود اي مواعيد او ترتيبات لعقد اللقاء الذي تردد انه سيجمع رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل والامين العام لحركة «الجهاد» رمضان عبدالله شلح، وممثلين وقياديين عن حركة «فتح» ومسؤولين مصريين من المخابرات العامة. كما نفى القياديان البارزان ان تكون الحركتان قررتا اعلان موقفهما من الهدنة امس، كما أشيع في الاوساط السياسية والاعلامية.

وقال الرنتيسي: «نحن حتى الآن لم نحدد متى سنعلن موقفنا»، معتبراً ان «هناك مستجدات تطرأ على الارض من الكيان الاسرائيلي تعطّل مثل هذا الاعلان» عن موقف الحركة من الهدنة.

واضاف ان «استمرار العدوان والاعتداءات الاسرائيلية مثلما يجري في الخليل ونابلس (الاعتقالات والاغتيالات والاجتياح) هو الذي يعطّل الاعلان عن موقف الحركة»، في حين عزا الهندي الامر الى ان «الحركة ما زالت تدرس الموقف في ضوء كل المستجدات».

موقف "الشعبية"

من جانبه، ربط عضو اللجنة المركزية في «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» كايد الغول موافقة الجبهة على الهدنة بـ«المشروع الوطني» وليس ما اعتبره «خطط الوهم وخرائط الخداع» في اشارة الى خطة «خريطة الطريق» التي ترفضها الجبهة.

واضاف ان «الجبهة لا ترى في الهدنة موقفاً معزولاً عن البرنامج الوطني وادارة اشكال الصراع»، مجدداً الدعوة الى «الاسراع في تشكيل القيادة الوطنية الموحدة (التي نصت عليها وثيقة آب (اغسطس) كمرجعية عليا للشعب الفلسطيني واعتبر عضو المكتب السياسي لـ«الجبهة الديموقراطية» رمزي رباح ان «الكرة في ملعب الحكومة الاسرائيلية التي تتحمل مسؤولية استمرار وتصعيد دوامة العنف وتعطيل اي جهود سياسية».

باريس تنفي تلقي شكوى أميركية عن "تغاضيها" عن تبرعات تُجمع لـ"حماس"

■ باريس – «الحياة» – نفى الناطق الجديد باسم وزارة الخارجية الفرنسية هيرفي لاد سوس ان تكون فرنسا تلقت شكوى اميركية بشأن تغاضيها عن عمليات جمع تبرعات تجري على اراضيها لصالح «حركة المقاومة الاسلامية» (حماس). وقال لاد سوس انه ليس بوسع احد التشكيك بمدى التزام فرنسا بمكافحة الارهاب بنشاط وحزم. واعاد التذكير بأن «كتائب عز الدين القسام» الجناح العسكري لـ«حماس» مدرجة على اللائحة الاوروبية للمنظمات الارهابية.

واشار الى ان القمة الاوروبية الاخيرة في اليونان اكدت ضرورة تعزيز الاجراءات المتخذة للتضييق على مصادر تمويل المجموعات الارهابية، وان كلاً من الدول الاوروبية تعمل في هذا الاطار على بحث وضع الجمعيات الخيرية المرتبطة بـ«حماس» والموجودة على اراضيها.

وتذكر مجلة «تايم» الاميركية في عددها الاخير ان مسؤولين في واشنطن اتهموا فرنسا بأنها اصبحت المعبر الرئيسي لتمرير اموال «حماس» وانها تتدخل في جهود الاتحاد الاوروبي لاتخاذ اجراءات ضد الحركة.

لائحة النيابة ضدهم شملت تهمة امداد العدو بمعلومات استخبارية

محكمة اسرائيلية تمدد اعتقال الشيخ رائد صلاح ورفاقه بعد اتهامهم بتبييض أموال لمصلحة "حماس"

□ *حيفا – اسعد تلحمي*

■ مددت محكمة اسرائيلية في حيفا اعتقال رئيس الجناح الشمالي للحركة الاسلامية داخل الخط الأخضر الشيخ رائد صلاح ورئيس بلدية أم الفحم الدكتور سليمان اغبارية وثلاثة من ناشطيها البارزين حتى السابع من تموز (يوليو) المقبل الذي حدد موعداً للاستماع الى دفوع المحامين عن المعتقلين على لوائح الاتهام التي قدمتها النيابة العامة في اسرائيل ونسبت فيها اليهم تهماً خطيرة منها «العضوية في تنظيمات ارهابية» والتآمر لارتكاب جرائم وتشغيل صناديق خيرية محظورة ودعم مؤسسات غير قانونية والتخابر مع عميل اجنبي وامداد العدو بمعلومات استخبارية وتبييض أموال وغيرها من دعم عائلات استشهاديين فلسطينيين ومعتقلين أمنيين من حركة «حماس». وزعمت اللوائح ان الشيخ صلاح أقام علاقات مع عميل للاستخبارات الايرانية ينشط في لبنان ويعمل على تجنيد عرب من الداخل عملاء. وزادت ان الشيخ كان على وشك التقاء «العميل» المدعو محمود مخزومي، وهو فلسطيني من الناصرة دين قبل عشرين عاماً بتهمة تنفيذ «عمليات ارهابية» في اسرائيل ثم اطلق سراحه وأبعد عن وطنه.

وتابعت ان الشيخ صلاح سلمه لائحة بأسماء ٦٠ معتقلاً فلسطينياً من أنصار «حماس» في السجون الاسرائيلية وأرقام حساباتهم في المصارف لتحويل أموال لهم وان جهاز الأمن حال دون عقد اللقاء مع مخزومي بعد استصداره أمراً بمنع الشيخ صلاح من مغادرة البلاد الى قطر والسعودية مطلع العام الماضي.

ونفى الشيخ صلاح الاتهامات التي حوتها اللوائح وقال للصحافيين المحتشدين داخل قاعة المحكمة ان المحاكمة تعود الى اضطهاد سياسي تمارسه اسرائيل ضد عرب الداخل والحركة الاسلامية، مضيفاً ان لا علاقة بين المواضيع التي اثيرت اثناء التحقيق معه ورفاقه وبين البنود العديدة الواردة في لوائح الاتهام.

واعتبر الناطق بلسان الحركة الشيخ هاشم عبدالرحمن اللوائح المقدمة للمحكمة «فاتورة تدفعها الحركة في مقابل خريطة الطريق الدولية التي خطط لها منذ زمن بعيد للمساومة على مواقف الحركة في الموضوعات الجوهرية، قضية القدس والأقصى والمبارك وقضية اللاجئين». وتابع في حديث الى «الحياة» ان المحاكمة سياسية يقوم عليها اريئيل شارون «ملك التصفيات الجسدية والسياسية وهو يحاول تصفية قيادات الحركة الاسلامية سياسياً بثوب قضائي». وقال المحامي رياض الأنيس ان المحاكمة استمرار للهجمة الاسرائيلية على قادة عرب الداخل التي بدأت بالتصعيد على زعيم التجمع الوطني الديموقراطي الدكتور عزمي بشارة «تستهدف خلق قيادات عربية جديدة كالدمى التي أوجدتها اسرائيل في الماضي ورضخت لأوامر عليا». وكان المئات من أنصار الحركة احتشدوا في باحة المحكمة للتظاهر احتجاجاً على الاعتقال وحملوا شعارات تندد بسياسة الحكومة الاسرائيلية وهتفوا لحياة الشيخ رائد صلاح «شيخ الأقصى» مطالبين بإطلاقه ورفاقه ورددوا «بالروح بالدم نفديك يا أقصى»، فيما حوّل مئات من عناصر الشرطة والاستخبارات والوحدات الخاصة منطقة مبنى المحكمة الى «ثكنة عسكرية» تحسباً لمواجهات مع المتظاهرين الذين تساءلوا عن غياب النواب العرب في الكنيست باستثناء جمال زحالقة (التجمع) وعبدالمالك دهامشة (الجناح الجنوبي للإسلامية).

بورغ : فتوى الحاخامات دعوة لتنفيذ اغتيالات

□ *الناصرة – «الحياة»*

■ قال الرئيس السابق للبرلمان الاسرائيلي (الكنيست) ابراهام بورغ (العمل) ان الفتوى التي أصدرها «اتحاد الحاخامات» بتحريم التخلي عن «الأراضي التوراتية» في الضفة الغربية وقطاع غزة تشكل دعوة علنية لتنفيذ اغتيالات سياسية، داعياً الحكومة الى اتخاذ اجراءات قانونية ضدهم «بعد ان نصبوا أنفسهم فوق القانون» وتمردوا ضده، مضيفاً ان «اسرائيل تابعة للشعب اليهودي وليس الى الباري الذي لا يتدخل في الشؤون السياسية». وزاد ان لجنة الدستور البرلمانية ستبحث قريباً في هذه «الفتوى» بحضور المستشار القضائي للحكومة الياكيم روبنشتاين.

وكان نحو ٥٠٠ من حاخامات اليمين المتطرف عقدوا، أول من أمس اجتماعاً طارئاً هاجموا فيه قرار الحكومة قبول «خريطة الطريق» واخلاء بعض البؤر الاستيطانية، واعتبروه «أمراً فظيعاً» وأفتوا انه يحظر على الحكومة، بحكم التوراة، إخلاء أي مستوطنة، و«تسليم أراضي اسرائيل للأغيار»، زاعمين انهم يتحدثون بأسم اليهود «في الماضي والحاضر والمستقبل».

وزعم الحاخام الأكبر السابق لليهود الشرقيين مردخاي الياهو ان «الأرض كلها تعود لليهود ولا يحق لأحد في العالم، ولا لرئيس حكومة التنازل عن حبة تراب من أرض اسرائيل التي منحها الرب لليهود». وتضمن البيان الختامي تحريضاً أرعن على عموم العرب والفلسطينيين «القتلة وكارهي اسرائيل» واعتبر الخريطة الدولية مخالفة للتوراة سيشكل تطبيقها خطراً على حياة اليهود كافة.

شحن إلى جميع المناطق اللبنانية والسورية بأسعار خاصة جداً
شحن سيارات سياحية إلى لبنان بسعر ٣٥٠٠ ريالاً فقط ذهاباً وإياباً
وإلى سورية بسعر ٢٤٠٠ ريالاً فقط ذهاباً وإياباً
مؤسسة عبد العزيز عثمان الحصان التجارية
شحنات كاملة ومجزأة
الرياض هاتف: ٢٣٢٠٢٤٩ / ٢٣٢٢٣٠٦
جوال: ٠٥٥٨٢٨٨٠٥
الخبر هاتف: ٠٣/٨٦٥٧٢٥٨
جوال: ٠٥٥٢٩٠٩٣٥